

على أساس المحافظات الخمس الكبرى هو الصورة الأمثل لتطبيق مبدأ لا فرز للشعب على أساس أي انتماء وصولاً إلى الانصهار الوطني. خامساً: إذا كانت غابة الوثيقة تحقيق الانصهار الوطني، فإنها وفي سبيل الوصول إلى هذه الغاية أقرت قواعد مساندة أبرزها المبدأ الوارد في الفقرة 1 من مقدمة الدستور التي تنص على أن لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

يثبت الواقع أن المجتمعات ذات التعددية الدينية، تميل إلى التعايش، والعامل المؤثر في قيام علاقات تعايش راسخة، هو تحقيق المساواة وعدم تسلط مجموعة على أخرى والاعتراف بالآخر. على عكس ذلك، يؤدي التمييز والنهميش أو إقصاء أحد المكونات إلى ظهور نزعات انزوائية وارتفاع الشعور بالغبن والاضطهاد.

ولقد أثبتت التجارب الانتخابية في لبنان أن النظام الأكثرية على أساس القائمة هو نظام إقصائي تهميشي أدى إلى عزل مكونات سياسية وأزنة، وهو بهذه النتيجة قد مس بالصميم قواعد العيش المشترك، ما يوجب العزوف عنه واعتماد نظام الاقتراع النسبي الذي بتعريفه وخصائصه يسمح بإشراك كل فئات الشعب بما فيها الأقليات، وبناء الدولة.

وكذلك يتميز بقدرته على استيعاب كل الأحزاب السياسية الهامة في المجلس التشريعي الجديد، بغض النظر عن كيفية انتشار أو تجعق قاعدتهم الشعبية، ما يجعل النسبية أداة فعالة في ضمان العيش المشترك الممهد للانصهار الوطني. استناداً إلى هذا العرض، نخلص للقول إنه وإن كان الدستور اللبناني ووثيقة الوفاق الوطني لم يذكر النظام النسبي مباشرة كنظام انتخابي، إلا أن المعطيات أعلاه تقود حتماً إليه.

(كلمة أقيمت في مؤتمر «من أجل قانون انتخاب وطني على أساس النسبية الكاملة» المنعقد في الأونيسكو بتاريخ 26 كانون الثاني 2017) *أستاذ القانون الدستوري في الجامعة اللبنانية

بين المسيحيين والمسلمين ونسبياً بين طوائف كل من الفئتين وبين المناطق، وهاتان المساواة والتناسب لا يمكن تحقيقهما إلا باعتماد النظام النسبي الذي هو في جوهره بحث عن التناسب الذي يعد فلسفياً أحد أوجه العدالة.

ثالثاً: إن الفقرة 1 من مقدمة الدستور تنص على أن لبنان جمهورية ديموقراطية، والديموقراطية لا تعني مجرد القيام بالعملية الانتخابية، بل تعني توفير فرص المنافسة الحقيقية بين المرشحين وتوفير الظروف لمشاركة جديّة للمرشحين، ولذا وبمجرد أن تكون الانتخابات صورية فلا تعد انتخاباً لأنها تحرم الناخب من ممارسة حريته باختيار من يمثله.

فالديموقراطية لا تشترط التداول الحتمي للسلطة بل تشترط حتماً توفير فرص المنافسة الحقيقية بين القوى السياسية في الوصول إلى السلطة فإذا غابت فرص المنافسة فتتقد هذه العملية لطابعها الديموقراطي.

وقد تبين أن المنافسة كانت شبه غائبة عن الانتخابات التشريعية في لبنان باستثناء بعض الدوائر ذات الخصوصية، أما في ظل النظام النسبي فإن المنافسة هي جدية بين المرشحين وأن فرص الفوز للوائح المتنافسة قائمة وأن الناخب يؤدي دوراً مشاركاً في تكوين السلطة ولا يكون الناخب مجرد أداة إعطاء شرعية على نتائج محسومة سلفاً.

رابعاً: إن الفقرة 1 من مقدمة الدستور التي نصت على أن لا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، تشكل مانعاً يحول دون اعتماد قانون انتخابي يسمح لكل طائفة أن تنتخب نوابها، لأن هذا النوع من التمثيل الشعبي، ولا سيما في بلد مثل لبنان، سيؤدي إلى زيادة التباعد بين أبنائه ويوصل إلى عدم الاستقرار السياسي، وهذا الفرز للشعب يتعارض مع فلسفة الوثيقة التي أوجبت في البند ثالثاً إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك، فالانصهار الوطني لا نصل إليه إلا من بوابة إنهاء فرز اللبنانيين. لهذا فإن النظام النسبي

الاستمرار في الاعتماد في حماية أمنها على الآخرين" داعياً إلى تسبيق أعمق في إدارة منظومات الدفاع. حيث أوروبا تشغل 154 منظومة مختلفة بين مجموع دولها، بينما يشغل الأميركيون المهيمنون على معظم الكوكب 27 منظومة فقط. الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند الذي يعيش آخر أشهر في منصبه، كان أوضح قليلاً من الجميع في أحاديثه سواء حول "البريكست" أو السياسات الحمائية الأميركية، وهو اعتبر سياسات ترامب الانعزالية بمثابة "فيروس" أميركي لا يتوافق مع "الجنوم" الأوروبي. صيغة الاستجابة للتحدي الأميركي كما

يقول الخبراء الأوروبيون ينبغي لها أن تأخذ شكل سياسة نهوض اقتصادي أوروبي شامل على نسق الاستجابة الأميركية للأزمة المالية العالمية من حيث تنظيف الديون العالقة منذ وقت الأزمة، والإنفاق الواسع على مشاريع البنية التحتية عبر القارة لامتصاص البطالة، وتخفيف إجراءات النقش التي كانت أفقدت القيادات الأوروبية شعبيتها خلال العقد الماضي، وربما بناء تحالفات اقتصادية أوثق مع شركاء خارجيين أيضاً. بريطانيا بتحولها إلى دولة تابعة للاميركي، يقول ماريو جيو نائب وزير الخارجية الإيطالي، "فإنها تدفعنا بالتأكيد إلى ما سيكون حرباً اقتصادية باردة وصراع مصالح بين أوروبا من جهة والولايات المتحدة وتابعها بريطانيا من جهة أخرى.

الأميركيون لا يظهرون في المقابل أي تردد في توجهاتهم العدائية الجديدة. فقد شن بيتر نافارو، رئيس مجلس التجارة القومي الأميركي الجديد، في أول مقابلة له مع "فايننشال تايمز" بعد تعيينه، هجوماً سافراً على ألمانيا، معتبراً أن اليورو هو مارك ألماني متكرر، وأن "القيمة المنخفضة

هذ 1990، أثبتت التجربة اللبنانية فشل النظام الأكثرية



الوثيقة لإعادة النظر بالتقسيم الإداري بما يسهم في تحقيق الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك. ولهذا فإن الدائرة الانتخابية وفق القانون الانتخابي الجديد هي المحافظات الخمس، أو محافظات جديدة تكون أكثر مراعاة لقواعد الانصهار الوطني والعيش المشترك. وبعد أن ثبت بالنص القطعي الدلالة أن المحافظة هي الدائرة الانتخابية المقررة وفق قانون له قوة النص الدستوري، ومستبعدة بالتالي أي شكل من أشكال الدوائر الأخرى، وطنية أو فردية أو قضاء أو غيره... فما هو النظام الذي يتلاءم مع الدائرة- المحافظة.

أولاً: إن التجربة اللبنانية منذ عام 1990 حتى اليوم أثبتت فشل النظام الأكثرية وفق الصوت الجمعي (أي نظام الاقتراع للقائمة المعتمد في لبنان منذ عام 1957) في إنتاج مجلس نيابي قادر على ممارسة وظيفته الكبرى المتمثلة بممارسة الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة واعمالها، وفق حرفية العبارة الواردة في وثيقة الوفاق الوطني.

ولهذا وعملاً بالمبدأ الدستوري: أن انتظام أداء المؤسسات الدستورية هو أساس الانتظام العام في الدولة (مد. قرار رقم 7 تاريخ 2014/11/28) فإنه يقتضي استبعاد النظام الأكثرية وفق الصوت الجمعي لفشل المجالس النيابية المنتخبة على أساس هذا النظام في تأدية صلاحياتها وفق ما ذكرناه.

ثانياً: إن النظام الأكثرية على أساس الصوت الجمعي يخرق مبدأ المساواة سواء بين الناخبين أو حتى بين المرشحين، هذا المبدأ الذي أكد عليه المجلس الدستوري في قراره رقم 96/4 تاريخ 1996/8/7 الذي ربط فيه صدقية النظام التمثيلي بالمساواة في حق التصويت، مقررراً المجلس أن: "الانتخاب هو التعبير الديموقراطي الصحيح والسليم لا يكون كذلك إلا إذا تأمنت من خلاله المبادئ العامة الدستورية التي ترعى الانتخاب، ولا سيما مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون". وأن المادة 24 من الدستور قد أوجبت أيضاً أن يكون قانون الانتخاب ضامناً للمساواة

مستوى يأخذ الاتحاد إلى مرحلة ثانية متقدمة تجعل من مساهمة أوروبا في الشراكة العالمية عبر الناتو مساهمة النذ للند مقابل العملاق الأميركي، بدلاً من علاقة التبعية. الذليلة. التي استمرت عقوداً. وهو ما رده جان كلود يونكر، رئيس المفوضية الأوروبية، عندما قال إن أوروبا لا يمكنها

قامت سياسة الإمبراطورية الأميركية على توحيد الدول الرأسمالية الكبرى في نطاق معلوم



لا يظهر الأميركيون أي تردد في توجهاتهم العدائية الجديدة



اليورو مقابل الدولار الأميركي تعطي ميزة تفضيلية للاقتصاد الألماني، وتسمح لألمانيا باستغلال الولايات المتحدة والشركاء الأوروبيين الآخرين. نافارو كان صريحاً في تحديد رؤية الولايات المتحدة لألمانيا كأحد المعوقات الرئيسية التي تمنع بناء علاقات اقتصادية أوثق مع أوروبا بسبب ميلان ميزان التجارة الألماني دائماً لمصلحة برلين على حساب الجميع. محاولة أنجيلا ميركل، المستشارة الألمانية، تهدئة الأمور من خلال التعليق على تصريحات نافارو في مؤتمرها الصحافي مع رئيس وزراء السويد بأن ألمانيا لا تدير اليورو، وأنها دفعت دائماً باتجاه بناء سياسة نقدية مستقلة للبنك المركزي الأوروبي لم تنفع كثيراً فيما يبدو، وكان جواب واشنطن سريعاً في فتح ملف شركة "فولكس فاجن" وشريكها الصغرى "بوش" في مطالبات جديدة، رغم تسديد عملاق صناعة السيارات الألماني أكثر من 20 ملياراً من الدولارات إلى حد الآن كتسويات وغرامات نتيجة قضية التحايل على نظام الانبعاثات في سياراتها المباعة في الولايات المتحدة. من الواضح أن قواعد اللعبة في العصر الترامبي ستختلف تماماً عنها في العقود السابقة، منذ الخمسينيات إلى اليوم، وما لم يتحرك القادة الأوروبيون بسرعة وحزم لبناء توازن قوى جديد يعطيهم أوراقاً أفضل في صراع تنافس البورجوازيات الذي لا ينتهي، فإنهم بالاتحاد الأوروبي بصيغته الحالية أو من دونه سيتحولون بحكم اتجاه الأحداث، إلى ملعب هامشي يحترق داخلياً، بينما تنتقل الأضواء إلى جداريات تعاون. تنافسي أكبر بين اللاعبين الكبار: الولايات المتحدة، وروسيا والصين، والذين لا يعاني أي منهم أزمات هوية أو أخطار تقسيم وتفتيت.

* كاتب عربي